نقد النّقد المقارن
قراءة في تجارب سميائيّة مغربيّة

Criticism of Comparative Criticism
A Reading of Moroccan Semiotic Experiences

د. عبد الوهاب يحبي

الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين
درعة تافيلالت
المغرب

yahbiabdelwahhab@gmail.com

نقد النّقد المقارن
قراءة في تجارب سميائيّة مغربيّة

د. عبد الوهاب يحبي

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى قراءة بعض المشاريع السميائيّة المغربيّة قراءة مقارنة، بغية استنباط مواطن الائتلاف والاختلاف في تلقي النظرية السميائية. وهكذا، فإنّ الإشكالية العامّة التي تؤطر هذه الدراسة ترتبط بتلقي النقاد المغاربة للنظرية السميائية. ولإنجاز هذا العمل، اعتمدنا على منهج متكامل يمزج بين الوصف والتحليل والمقارنة. وهذه المقارنة شملت العناوين المقترحة للكتب المؤسسة للمشاريع السميائية، والمفاهيمَ المركزيةَ المعتمدة في هذه الكتب، والتصورات السميائيةَ على اختلاف مشاربها ومرجعياتها.

الكلمات المفاتيح: السميائيات - الدليل - الإنتاج - التلقي - النسق.

Abstract:

This study seeks to examine some Moroccan semiotic projects from a comparative perspective, with the aim of identifying areas of agreement and disagreement in the reception of semiotic theory. Thus, the general problem framing this study relates to Moroccan critics' reception of semiotic theory. To accomplish this work, we relied on an integrated approach that combines description, analysis, and comparison. This comparison included the proposed titles of the books founding semiotic projects, the central concepts adopted in these books, and the various semiotic concepts and references.

Keywords: Semiotics - Sign - Production - Reception - System.

1- مقدمة:

يقارب هذا المقال إشكالية عامّة مرتبطة بتلقي النقاد المغاربة للنظرية السميائية. وانطلاقا منها، تم العمل على قراءة مشاريع سميائية مغربية، من خلال التركيز على الكتب المؤسسة لها، قراءةً مقارنةً تبحث في الاختلاف الذي يسهم، بشكل كبير جدا، في إغناء الدرس النقدي السميائي العربي بعامة والمغربي بخاصة. وقد تم الاعتماد على ثلاثة مشاريع سميائية رائدة: مشروع الأستاذ عبد الله بريمي في كتابه: "**مطاردة العلامات؛ بحث في سميائيات شارل ساندرس بورس التأويلية-الإنتاج والتلقي**[1]، ومشروع الأستاذ سعيد بنكراد في كتابه: "**السميائيات مفاهيمها وتطبيقاتها**"[2]، ومشروع الأستاذ عبد اللطيف محفوظ في كتابه: "**آليات إنتاج النص الروائي**"[3].

2- قراءة في العناوين:

لكل عنوان من هاته العناوين الثلاثة، المشار إليها أعلاه، أفق انتظار خاصٌ به وسمات تميزه. العنوان الأول، الذي وسم به الأستاذ بريمي كتابه، مستعار من كتاب الناقد الأمريكي جوناثان كالر[4]. تؤشر عبارته الافتتاحية "**مطاردة العلامات**" على طبيعة العلاقة التي تجمع الذات بالموضوع، والمطارِد بالمطارَد، والفاعل في المطاردة (القارئ-المؤول) بالموضوع المطارَد (العلامات). إنها علاقة قوامها الغرابة والتوتر والانفصال والبعد الذي يقتضي وجود مسافة معينة تفصل بينهما؛ فالفاعل في المطاردة، حسب ما تقتضيه العبارة، تحدوه رغبة قوية في تحويل الانفصال إلى اتصال، من خلال اصطياد تلك العلامات ـ المتسمة بالتمنع والانفلات والهروب والإغراء ـ وامتلاكها فهما وإدراكا.

أن نطارد شيئا ما معناه أن نلاحقه، جريا، باستمرار رغبةً في القبض عليه. ومع ذلك، فإننا، عند ملاحقته ومتابعته، نَطْرُدُه ونبعده عنا؛ إذ كلما حاولنا محو المسافة بيننا وبينه أو تقليصها، ازدادت اتساعا وبعدا وهوة وشساعة. تلكم، إذن، هي المفارقة العجيبة التي يحملها هذا العنوان. ومن ههنا، يمكن القول إن هذا الكتابَ بحثٌ وتأمل في المسافة، غير الثابتة، التي تفصل الإنسانَ عن عالمه المليء بالعلامات-الأدلة.

يضاف إلى ذلك أن هذا العنوان يحدد، بدقة، الاتجاه السميائي الذي سيتناوله الكتاب بالدراسة والتحليل، المتمثل في سميائيات شارل ساندرس بورس، ويركز على البعد التأويلي لهذا الاتجاه، وعلى المستويين الإشكاليين المرتبطين به اللذين هما: الإنتاج والتلقي. وهذا يقتضي، بالضرورة، وعيا بالفوارق الكامنة والحدود الفاصلة بينهما.

1- عبد الله بريمي، مطاردة العلامات بحث في سميائيات شارل ساندرس بورس الإنتاج والتلقي، دار كنوز المعرفة، الأردن، الطبعة الأولى: 2016.

2- سعيد بنكراد، السميائيات مفاهيمها وتطبيقاتها، دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية، الطبعة الثانية: 2012.

3- عبد اللطيف محفوظ، آليات إنتاج النص الروائي، منشورات القلم المغربي، المغرب، الطبعة الأولى: 2006.

4- عبد الله بريمي، مطاردة العلامات، ص09.

العنوان الذي وضعه الأستاذ سعيد بنكراد لكتابه يختلف عن العنوان السابق، لكونه يفتح أفق انتظار خاصا، مفاده أن الكتاب سيعرض كل النظريات المرتبطة بالسميائيات، وسيعالج كل الاتجاهات السميائية على اختلاف مشاربها وأصولها ومنطلقاتها ومفاهيمها وتصوراتها. وأما ما يشترك فيه هذان العنوانان أنهما لم يحددا، بدقة، الجنس الأدبي أو الفني موضوع الدراسة والتحليل.

وبخلاف ذلك، نحا الأستاذ عبد اللطيف محفوظ منحى مختلفا في اختيار عنوان كتابه. فهو لم يشر إلى السميائيات ولا إلى اتجاهاتها المختلفة، بل بأر على الجنس الأدبي لموضوع الكتاب (الرواية)، مركزا، بذلك، على المستوى الإنتاجي، ومحتفيا به، ومغيبا، في العنوان على الأقل، المستوى الآخر المرتبط بالتلقي. إن عدم الإشارة إلى النظرية السميائية في العنوان جعل الكتابَ مغمورا بالنسبة إلى الباحثين في هذا الحقل المعرفي، ولربما ـ لهذا السبب ـ حاول الأستاذ محفوظ تعديل العنوان في طبعة ثانية للكتاب مقترحا ما يلي: "آليات إنتاج النص الروائي: نحو تصور سميائي"[1].

3- السميائيات المركزية في الكتب الثلاثة:

تشكل سميائيات شارل ساندرس بورس مركزا نظريا في الكتب الثلاثة. فجميعها استدعت هذا التصور السميائي وبينت منطلقاته الفكريةَ والفلسفيةَ، وشرحت، بشكل متفاوت، مفاهيمه الأساسيةَ. بيد أنها لم تقتصر، فقط، على هذا التصور وحده، بل استدعت تصورات لسانيةً وسميائيةً وتأويليةً من أجل مقارنتها بهذا التصور المركزي. لذلك، سنتوقف، قليلا، عند هذه المقارنات لنبين الغاية منها، ولنكشف عن الفروقات الدقيقة الموجودة بينها.

استدعى الأستاذ بريمي، في كتابه، تصورات لسانيةً وفلسفية وتأويلية من أجل مقارنتها بالتصور البورسي لمفهوم السميوزيس. وانطلاقا من تأمل هذه المقارنة، يبدو أن الغاية منها لم تسع إلى إبراز أفضلية تصور على تصور آخر، بل سعت إلى توضيح فكرة مفادها أن السميوزيس تشكّل نقطة مشتركة، وحلقةَ وصل بين كل هذه التصورات على اختلاف منطلقاتها ومفاهيمها؛ فإذا كانت السميوزيس عند بورس تحيل إلى فعل التدليل وفق سيرورة تنطلق من ماثول/ممثل يعين موضوعا عبر مؤول، فإنها عند يلمسليف سيرورة تؤكد أن هناك معنى أولا ومعاني إضافيةً؛ المعنى الأول هو الذي يشكل الأصل والعنصر الثابت، وانطلاقا منه يمكن أن نولد معاني ثانيةً تمتلك بعدا سميائيا[2]، وعند ميخائيل باختين: حوار بين اللغات الاجتماعية والأيديولوجية والأكوان الخطابية، وعند جوليا كريستسفا: تفاعل نصي يحدث داخل النص الواحد[3]، وعند هانز جورج غادامير: حدث في التاريخ يتفاعل فيه النص والمؤول والذات والموضوع تفاعلا متبادلا[4].

1- عبد اللطيف محفوظ، آليات إنتاج الن الروائي نحو تصور سيميائي، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، الجزائر، الطبعة الأولى: 2008.

2- عبد الله بريمي، مطاردة العلامات، ص135.

3- المرجع نفسه، ص139.

4- المرجع نفسه، ص142.

وبناء على ذلك، صار مفهوم الدليل - العلامة يتخذ أشكالا متعددة ومتنوعة، وتسميات مختلفة من قبيل: العلامة/النص، العلامة/الكلمة العلامة/النسق، العلامة/التاريخ.

إذا كانت المقارنة التي عقدها الأستاذ بريمي بين التصور البورسي والتصورات اللسانية والفلسفية التأويلية السالفة الذكر مبأرةً على مفهوم السميوزيس، فإن المقارنة التي عقدها الأستاذ محفوظ، في كتابه، مرتكزة حول مفهوم الدليل-العلامة. وهذا الاختلاف يحيلنا، مباشرة، إلى الإشكال المرتبط بموضوع السميائيات. أهو العلامة أم السميوزيس؟ في الفصل الأول من كتاب ***السميائية والفلسفة اللغة*** حسم أمبرتو إيكو النقاشَ حول هذا الإشكال، معلنا، بصريح العبارة، موت العلامة، ومؤكدا على فكرة توليد الدلالة. يقول: "لنفترض أنني أقول " في منزلي تعيش عشر قطط". ها هي العلامة؟ هل هي كلمة قطط (سنوريات داجنة) أم هي المضمون الشامل للخطاب (في منزلي أستضيف عشر سنوريات داجنة)؟ أم هي الإشارة إلى أنه يوجد في عالم التجربة الواقعية منزل معين توجد فيه عشر قطط معينة؟ أم إنه إذا كان لدي في المنزل عشر قطط، إذا لدي فضاء كاف، ولا يمكنني أن أملك أيضا كلبا، إذا فأنا من محبي الحيوانات؟ لا يقف الأمر عند هذا الحد، إذ علينا أن نسأل: هل العلامة في جميع هذه الحالات هي الحدث الملموس أم الصورة المجردة؟ هل هي الإنجاز الصوتي [ق-ط-ط] أم الأنموذج الصوتي والمعجمي [قط]؟ هل هو أنني أملك هنا والآن عشر قطط في المنزل أم هي صنف جميع الحالات ذات الطبيعة نفسها، بحيث إن أيا كان وبأي صفة كانت استضاف في منزله عشر قطط فإن ذلك علامة على حب الحيوانات وعلى صعوبة أن يربي كلبا؟ يبدو في هذه المتاهة من المعضلات أن من المستحسن، فعلا، أن نحذف مفهوم العلامة، والأمر الوحيد الذي يبدو غير قابل للنقاش هو النشاط الدلالي"[1].

لقد استحضر الأستاذ محفوظ تصورات سميائية ولسانية من أجل مقارنتها بالتصور البورسي، مبتغيا إبرازَ مواطن قصور هذه التصورات السميائية واللسانية في تحديدها لمفهوم الدليل/العلامة، وتوضيحَ مدى نجاعة تصور بورس في تحديد هذا المفهوم الملتبس في حقل السميائيات. ومن ثمة، فإنّ استدعاءه تلك التصورات كان بهدف البرهنة على دقة التصور البورسي، وإضفاء الشرعية عليه بصفته الأساسَ النظري لوصف آليات إنتاج النص الروائي.

من بين التصورات السميائية، التي حاول الأستاذ محفوظ النظر في تحديدها لمفهوم الدليل، سميائيات الدلالة وسميائيات التواصل. لاحظ أن تحديد سميائيّ الدلالة لمفهوم الدليل يرتبط، في العمق، بالتصور الذي اقترحه فردناند دو سوسير، والذي يعدّ الدليل وحدة مؤلفة من دال ومدلول وفق علاقة اعتباطية. وهذا التحديد يكون مبررا وفعالا عندما يكون الدليل لفظا منعزلا مثل قولنا: شجرة – شمس – كتاب. لكنه يفقد تبريره وفعاليته عندما نصير أمام عبارة أو نص مركب مثل قصيدة لعنترة بن شداد أو رواية لنجيب محفوظ أو قصة لأحمد بوزفور؛ ذلك أن كل نص مشاكلٍ لهاته النصوص يتألفُ من دِوال متعددة ومترابطة

1- أمبرتو إيكو، السميائية وفلسفة اللغة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى: 2005، ص53.

فيما بينها تحيل إلى مدلولات متعددة تربط بينها علاقات ضرورية، غير اعتباطية، تحكمها قواعد سياقية وبلاغية ونحوية.. وهذه المدلولات، جميعها، تتضافر، فيما بينها، لتشكل، في النهاية، دلالة ما.

نتيجة لذلك، يصعب تحديد تلك النصوص بصفتها دالا يحيل إلى مدلول كما لو كانت ألفاظا منعزلة. "وقد كان سوسير واعيا بحدود تحديده، والبيّنة على ذلك أنه كفّ عن استعماله له حين تجاوز مستوى اللفظ المنعزل إلى مستوى العبارة، حيث لم يعد مع هذه الأخيرة يتكلم عن دال ومدلول، بل أصبح يتحدث عن المحور المركبي والمحور الاستبدالي"[1].

وهكذا، فإن الخلل الثاوي في التحديد الذي اقترحه سميائيو الدلالة يكمن في عدم التمييز بين اللفظ المنعزل والعبارة أو النص؛ فصاروا يتعاملون مع العبارة والنص بالكيفية ذاتها التي يتعاملون بها مع اللفظ المنعزل: "تجدهم يتحدثون عن مختلف مظاهر التحققات الكلامية (عبارات .. مقاطع .. نصوص) بوصفها أدلة تقبل نفس التفكيك الذي يقبله الدليل اللغوي المجرد"[2].

وإذا كان أصحاب سميائيات الدلالة ينظرون إلى الدليل منعزلا ومؤلفا من دال ومدلول تربط بينهما علاقة اعتباطية، فإن أصحاب سميائيات التواصل ينظرون إلى الدليل مركبا غير منعزل. إنه "فكرة محددة معطاة من قبل إظهار مركب. ومثالهم النموذجي هو إشارة المرور التي تتركب في مستوى الدال من مجموعة من الأشكال والألوان"[3]. وبناء على ذلك، فإنهم يرفضون الدليل منعزلا، ويحتفون به مركبا، لا يتشكل مدلوله إلا من طريق تفاعل أجزائه.

يؤكد أصحاب هذا الاتجاه على المعنى القصدي للدليل؛ فإشارة المرور تؤدي، نتيجة تفاعل أجزائها، معنى قصديا لا يقبل التأويل. مثال ذلك أن إشارة (قف) لا تقتضي إلا معنى الوقوف، وإشارة الخط المتصل لا تقتضي إلا معنى عدم التجاوز. ومرد ذلك إلى أن إشارات المرور تنتمي إلى نسق اصطلاحي منظم يندرج ضمن قانون ثالثاني، يتم تحيينه، وجوديا، في مكان وزمان محددين. إنه نسق، من وجهة نظرهم، لا يسمح بالتأويل والظن والاعتقاد. ولذلك، فإنهم يحتفون بالدليل في بعده الإشاري ذي الصبغة القصدية، ويبعدون عن مجال اهتمامهم كل الأدلة ذات البعد المؤشري، التي تحتمل أكثر من معنى، وخير مثال على ذلك على هذا النوع الأخير أدلة النسق اللغوي. فإذا أردنا أن نحلل عبارة "متى نسافر؟" الاستفهامية بناء على تصور سميائيي التواصل للدليل، فإننا سنبحث في معناها القصدي الذي يقتضي تحديد الوقت استنادا إلى معرفتنا المسبقة بالنسق اللغوي العربي، وبعلاقة عقارب الساعة بتقطيع الزمن، وبأسماء الأيام والشهور... وهكذا، ستكون الإجابة عن سؤال "متى نسافر؟" وفق الشكل الآتي: "سنسافر يوم الأحد المقبل على تمام الساعة الثامنة صباحا". غير أننا، وفق هذا التصور الذي أعطي للدليل، نغفل كل المعاني الأخرى التي يمكن أن تحتملها العبارة السابقة، مثل التعبير عن السأم والملل أو الشوق أو الخوف من السفر والرحيل.

1 - عبد اللطيف محفوظ، آليات إنتاج النص الروائي، منشورات القلم المغربي، مرجع سابق، ص57.
2 - المرجع نفسه، ص58.
3 - المرجع نفسه، ص63.

تبعا لما سبق، أشار الأستاذ محفوظ، نقلا عن أمبرتو إيكو في كتابه حدود التأويل، إلى أن إشارات المرور، التي احتفى بها أصحاب سميائيات التواصل، تقبل أن تكون موضوع تحريف ناجم عن خرق، أو موضوع فهم خاطئ؛ ذاك لأن كل شخص معرض للخطأ في تقييم تلك الإشارات وفهمها. فبعد أن كان الضوء الأصفر إشارة على تخفيض السرعة استعدادا للوقوف، صار إشارة لمضاعفة السرعة خوفا من الوقوف الإجباري الذي يفرضه الضوء الأحمر. وأحيانا تصير إشارة الانعطاف إلى اليمين مؤشرا على السماح بالتجاوز والإخبار بإمكانيته، بعد أن كانت لا تحتمل إلا معنى الانعطاف أو التعبير عن الرغبة في الوقوف أو التوقف.

4- سوسير بين الثنائية والثلاثية:

في السياق ذاته، نلاحظ أن الأستاذ بريمي لم يستدع تصور سوسير للدليل ولم يخصص له مبحثا خاصا في كتابه كي يقارنه بتصور شارل ساندرس بورس. وذلك بخلاف الأستاذين بنكراد ومحفوظ. انطلاقا من هاته الملاحظة سنركز على رصد أوجه الاختلافات الدقيقة بين الفهم الذي اقترحه الأستاذ سعيد بنكراد لفكر سوسير والفهم الذي اقترحه الأستاذ عبد اللطيف محفوظ.

خصص الأستاذ بنكراد، لكل تصور من هذين التصورين، فصلا خاصا مستقلا عن الآخر، فعرض تصور سوسير انطلاقا من فكرة الثنائية، مركزا على ثنائيتي: دال / مدلول - لسان /كلام، من دون استحضار لمقولة اللغة أو تحديد وضعها وموقعها في علاقتها بمقولتي اللسان والكلام. ثم إنه أعطى الأسبقية للتصور السوسيري ووسم الفصلَ الذي خصصه له بالعنوان الآتي: **"سوسير: السميولوجيا علم العلامات"**. ثم عرض، بعد ذلك مباشرة، التصور البورسي في فصل وسمه بالعنوان الآتي: **"بورس: السميائيات نظرية تأويلية"**. انطلاقا من هذين العنوانين، تظهر بعض الاختلافات. يكمن أولها في الاصطلاح؛ ففي العنوان الأول وظف مصطلح السميولوجيا، وفي العنوان الثاني وظف مصطلح السميائيات. وإذا عدنا إلى عنوان الكتاب نجد أن الأستاذ بنكراد انتقى مصطلح السميائيات وأقصى مصطلح السميولوجيا، ما يؤشر على انحيازه إلى تصور شارل ساندرس بورس. أما الاختلاف الثاني، فيكمن في الوصف المخصص للتصورين؛ إذ وُصف التصور السوسيري بالعلم ووصف التصور البورسي بالنظرية. ويفهم من ذلك أن السميولوجيا تشكل قوانين عامة ترقى إلى مستوى العلمية، وتمتاز بقدرتها على التنبؤ، بينما السميائيات البورسية تشكل نظرية تروم تقديم تأويلات وتفسيرات للظواهر والعلامات.

بالمقابل، حاول الأستاذ محفوظ، انطلاقا من المقولات الفانروسكوبية: الأولانية والثانيانية والثالثانية، أن يقدم فهما جديدا لفكر فردناند دوسوسير من طريق إعادة تحديد بعض المفاهيم المركزية في اللسانيات مثل *اللسان والكلام واللغة والاعتباطية*. لقد قرأ سوسير قراءة سميائية ذريعية، فهدّم الفهمَ الشائع حول فكره بصفته فكرا يقوم على مبدأ الثنائية، ويرى الدليل وحدة مؤلفة من دال ومدلول تربط بينهما علاقة اعتباطية.

يقول عن فكرة الاعتباطية في محطات مختلفة من كتابه: "إن الشكل التعميمي الذي أخذته الاعتباطية مع دو سوسير قد جعلها، بوصفها مبدأ أساسيا موجها ومؤثرا في تطور الدراسات السميائية المعاصرة، تهدد بجعل اللغة منفصلة عن العقل، وفي ترابط هش ومباشر مع العالم [...] الاعتباطية لا ترتبط باللغة،

بوصفها نسقا ضروريا للربط الخاضع للعقل في تعالقاته الجدلية معها ومع العالم، ولكنها ترتبط بالتحول الأولي من الأولانية إلى الثانيانية. وبالتالي، فإن القول باعتباطية اللغة، على وجه الإطلاق يكشف عن عطب منطقي في التصور[...] كل حديث عن الاعتباطية، بعد أن أخذت اللغة وضعها ضمن المقولات الضرورية، هو حديث غير مشروع"[1].

إن الأستاذ محفوظ لا ينفي فكرة الإعتباطية بشكل مطلق، بل ينفي فكرة تعميمها. ومن أجل توضيح ذلك، ينبغي أن نشير إلى التحديدات التي قدمها لمفهوم اللسان ومفهوم اللغة ومفهوم الكلام. لقد حاول أن يربط كل مفهوم من هاته المفاهيم الثلاثة بمقولة فانروسكوبية؛ فعدّ اللسان أولانيا والكلامَ ثانيانيا واللغةَ ثالثانية؛ إذا كانت الأولانية، عند بورس، تحيل إلى كل الممكنات التي قد تتحقق وقد لا تتحقق، فإن اللسان، عند سوسير، يشكل، حسب فهم محفوظ، خزانا للإمكانات اللامحدودة لإنتاج اللغة، فهو "يتميز بتعدد صوره المتباينة الأجناس وبوقوعه على ميادين الفرد والجماعة. كما يتميز، نتيجة عدم استطاعتنا إدراك الكيفية والجهة التي نستخلص بها وحدته، بتمنّعه على الانتماء إلى أي صنف من أصناف الظواهر الإنسانية، أما ما يميزه عن اللغة فكونه ملكة فطرية"[2].

وإذا كانت الثانيانية، عند بورس، مقولة الوجود والفعل ورد الفعل، فإن الكلام، بالنسبة إلى الأستاذ محفوظ، يحتل موقعا ثانيانيا بانتمائه إلى هذه المقولة، "التي تشكل عالم الموجودات الفعلية، سواء منها الموجودات المطمورة عما هو إمكاني أو الموجودات المنحلة عن قوانين"[3]. أما اللغة، بصفتها نسقا منظما ومجردا ومتعاليا عن الفرد، فإنها تحتل موقعا ثالثانيا وتنتمي، بناء على تحليلات الأستاذ محفوظ، إلى مقولة الضرورة والقانون التي هي الثالثانية. ويكمن تلخيص هذه التحديدات في الجدول الآتي:

مقولات بورس الفانرسكوبية	الأولانية	الثانيانية	الثالثانية
مقولات سوسير اللسانية	اللسان	الكلام	اللغة

يرى عبد اللطيف محفوظ أن أهم محطة يمكن الانطلاق منها من أجل تفسير يوضح اشتغالية هذه المقولات هي مقولة الثانيانية، التي حددها بورس بوصفها مقولة الوجود والفعل ورد الفعل؛ أي مقولة الطاقة والتميز والتفرد. وهذه المقولة هي أهم مقولة على الإطلاق، لأنها بؤرة المقولتين الأخْريين؛ فبفضلهما يتميز كل شيء ويتعين ويتخصص. وهي مقولة إشكالية لأنها مجال تحقق التخارج، وفي الوقت نفسه مجال لتحيين القوانين؛ أي لتحيين السنن المنتمية للمقولة الثالثانية (مقولة الضروريات). ولذلك يجب أن يُميَّز

1- عبد اللطيف محفوظ، آليات إنتاج النص الروائي، منشورات القلم المغربي، مرجع سابق، ص34-35-36.
2- المرجع نفسه، ص36-37.
3- المرجع نفسه، ص39.

داخلها بين التحققات، بعدّها تخارجات للأولانية، وبين التحيينات التي هي ورودات مسننة للقوانين الثالثانية الناتجة عن الانحلال. وهكذا، يتضح أن مقولة الثانيانية هي الأهم، لأنها تستقطب مرحلتين تمثيليتين: مرحلة التحققات ومرحلة التحيينات.

تأسيسا على ذلك، تتضح فكرة الاعتباطية التي ترتبط بمرحلة التحقق ولا ترتبط بمرحلة التحيين. وبعبارة أخرى: تقع الاعتباطية بين الأولانية والثانيانية؛ بين اللسان والكلام، ولا تقع بين الثالثانية والثانيانية؛ أي بين اللغة والكلام. يقدم الأستاذ محفوظ مثالا يوضح به رأيه. يقول: "لنتساءل عن المانع من فهمي لو تلفظت بكلمة [نسبلقية] وهي كلمة مرتجلة؟ لا شك أن كل من يماثلني بوصفي متلقيا لها لن يفهمها الآن، وذلك رغم أنه سيدركها بوصفها دليلا مؤلفا من دال ومدلول؛ حيث الدال معلوم (نسبلقية) والمدلول مجهول (س). ويعني ذلك أن العلاقة غائبة. وغيابها ناجم عن غياب حد ثالث. لكن هذا الحد الثالث ليس بالضرورة هو المرجع، بل هو القوة الرابطة بين الدال والمدلول. إن إنتاجي لهذا الدليل هنا هو تحيين لتخارج خاضع لمنطق الوضع الفردي الذي يحدث عادة لحظة تطوير أو تبديل الأدلة، وهو تخارج ينبثق من أولانية مقيدة ويرسو عند ثانيانية تحقيقية. ومن الواضح أن التخارج الممثل به هنا غير تام، لأنه يتطلب تحديد الدليل دلاليا (س). فإذا أسندت لتلك الكلمة محتوى مميزا (ص)، وأقحمتها وفق القيود المعروفة ضمن قائمة مصطلحات هذا البحث، ثم قبلت من قبل المجموعة المتكلمة فإنها ستصبح عنصرا من عناصر اللغة أي الثالثانية. ويعني كل هذا بإيجاز ضرورة وجود حد ثالث"[1].

بناء على ذلك، يمكن القول إن كل الكلمات التي نتداولها مرت من مرحلة الاعتباطية؛ أي مرحلة التحققات التي تنقل من مستوى اللسان إلى مستوى الكلام، ثم انتقلت، بعد ذلك، إلى مرحلة التحيينات؛ أي مرحلة التسنين الثقافي التي تنقل من مستوى اللغة إلى مستوى الكلام. إن مبدأ الاعتباطية، حسب هذا الفهم، ضروري لا يمكن إنكاره أو تفاديه. وهذه هي النتيجة التي توصل إليها الأستاذ بنكراد في كتابه. يقول: "إن الترابط الجدلي بين أداة التمثيل والموضوع الذي يحضر في العلامة من خلال وجهه المفهومي يستمدّ قوته من طبيعته الاعتباطية. وتعد الاعتباطية في سياقنا هذا قانونا قبل أن تكون فوضى أو تسيبا [...] ومن زاوية نظر سميائية، بإمكاننا استبدال مفهوم الاعتباطية بمفهوم آخر هو التسنين الثقافي"[2].

تبعا لما سبق، الفهم الذي يقدمه الأستاذ بنكراد لمفهوم اللسان يختلف عن الفهم الذي يقترحه الأستاذ محفوظ. فإذا كان هذا الأخير يعدّ اللسان خزانا للإمكانات اللامحدودة لإنتاج اللغة، وملكة توجد في دماغ الكائن البشري، فإن الأستاذ بنكراد يعدّه نسقا يمكّن من فهم وتأويل كافة الأنساق الأخرى لفظية كانت أم غير لفظية، إنه أداة للتصنيف والتقطيع المفهومي. يقول: "إن اللسان أرقى هذه الأنساق لأنه يعد مؤولها ووجهها اللفظي. وهو أيضا المصفاة التي عبرها تحضر هذه الأنساق في الذهن. فلا يمكن الإحاطة بجوهر هذه الأنساق ومعرفة طرق اشتغالها دون الاستعانة بنسق من طبيعة أخرى يوجد خارجها [...] فنحن لا

1- عبد اللطيف محفوظ، آليات إنتاج النص الروائي، منشورات القلم المغربي، مرجع سابق، ص41.
2- سعيد بنكراد، السميائيات مفاهيمها وتطبيقاتها، مرجع سابق، ص48.

يمكن أن ندرك هذا العالم ولا أن نعرف عنه أي شيء إلا عبر الكلمات وكل ما يسمح به نظام اللسان.. فاللسان أداة للتعيين وأداة للتصنيف وأداة للتقطيع المفهومي"[1].

يلتبس، حسب هذا التعريف، مفهوم اللسان بمفهوم اللغة. ذلك أن الأستاذ بنكراد ركز، في دراسة الفكر السوسيري، على ثنائية لسان/ كلام ولم يول اهتماما بمقولة اللغة بصفتها حدا ثالثا وضروريا. ثم إن اللسان، بالنسبة إليه، يحتل موقعا ثالثانيا لكونه يشكل أداة للتصنيف والتقطيع المفهومي، ونسقا ضروريا لفهم وتأويل كافة الأنساق الأخرى. وهكذا، يظل الفكر السوسيري، حسب الأستاذ بنكراد، فكرا ثنائيا. وبالمقابل، يعد هذا الفكر، بالنسبة إلى الأستاذ محفوظ، فكرا ثلاثيا لأن تعريف دو سوسير للسان والكلام واللغة يخرق داخل نسقه الفكري قانون الثنائية وينسجم، بدقة، مع قانون الثلاثية.

5- في بعض المفاهيم الأكثر جدلا في السميائيات البورسية: المؤول والأيقونة أنموذجين:

5-1- المؤول:

يتبين، من خلال التعريفات التي تقدم لهذا المفهوم، أنه يتسم ببعد إشكالي وبهوية ملتبسة. يعد، بتعبير مجازي، مفهوما حربائيا لكونه لا يثبت على لون واحد وشكل واحد. فحسب الأستاذ بريمي يكون هذا المفهوم تارة علامة موازية كما هو الأمر بالنسبة لكلمة /كلب/ التي يمكن أن تترجم إلى رسم هذا الكلب، وتارة يكون أمارة محددة حول موضوع معين، ويكون أحيانا تعريفا علميا كما هو الحال بالنسبة إلى ألفاظ النسق التواصلي الواحد، حيث الملح تدل على كلورور الصوديوم، وأحيانا أخرى يكون تداعيا وجدانيا مكتسبا لبعض القيم الإيحائية الثابتة مثل إحالة الكلب على الوفاء.. كما قد يكون ترجمة لبعض الكلمات من نسق لغوي إلى نسق لغوي مغاير... [2].

يستخلص من ذلك أن كل مؤول يشكل، في الآن ذاته، دليلا. ومن ثمة، فإن هوية المؤول تكمن في تعدد تمظهراته (رسوم – تعريفات – تداعيات وجدانية – ترجمات...). ولكي يدعم الأستاذ بريمي تصوره حول هوية المؤول أورد كلاما لأمبرطو إيكو يقول فيه: "إن المؤول قد يكون شرحا أو استدلالا، أو علامة موازية تنتمي لنسق مختلف من العلامات، وقد يكون خطابا كاملا وهكذا إلى ما لا نهاية"[3]. بالإضافة إلى كون المؤول دليلا، يمكنه أن يكون عادة؛ أي سننا ثقافيا مرتبطا بموسوعة ثقافية أو كونية.

ثم إن المؤول، حسب الأستاذين بريمي ومحفوظ، مراتب متعددة ومتفاوتة في الإدراك. وبهذا، تكمن هويته الأحادية في كونه طاقة إدراكية ذهنية مجردة، تصل بين الممثل والموضوع، مجسدة في أدلة قد تكون ترجمة أو رسما أو كلمة أو تداعيا وجدانيا أو حركة... إن تأويل الكلب بالوفاء ناتج، في البدء، عن طاقة إدراكية ذهنية يمتلكها الشخص المؤول.

1- سعيد بنكراد، السميائيات مفاهيمها وتطبيقاتها، مرجع سابق، ص64.
2- عبد الله بريمي، مطاردة العلامات، مرجع سابق، ص65.
3- المرجع نفسه، ص65.

2-5- الأيقونة:

إلى جانب مفهوم المؤول، يعد مفهوم الأيقونة إشكاليا. ويكمن طابعه الإشكالي في التعريفات التي يقدمها بورس نفسه، والتي تؤشر على أنواع من الأيقونات مثل الصورة والرسوم البيانية والاستعارات اللغوية. ما نلاحظه في الفهوم التي يقدمها الأستاذان بريمي ومحفوظ هو أن كل واحد منهما يقارب المفهوم بحسب تصوره لموضوع الكتاب، وبمراعاة طبيعة التطبيقات التي سينجزها ويشتغل عليها.

يرى الأستاذ بريمي أن الأيقونة علامة تقوم على مبدأ التشابه بين عناصرها، فهي تحيل على موضوعها برسمه أو محاكاته وبالتالي يشترط فيها أن تشاركه بعض الخصائص. ثم إنه ـ في مقاربة مفهوم الأيقونة ـ يميل إلى النسق البصري أكثر من ميله إلى النسق اللغوي. والأمثلة التي يقدمها في سياق تبيين فهمه لهذا المفهوم دليل على ذلك. يقول على سبيل المثال: "إن الصورة الفوتوغرافية للوحة الجوكاندا هي أيقونة [...] فالصورة هي أيقونة تحل محل الشيء المحال عليه، وتشبهه إلى الحد الذي يجعلنا نفقد الإحساس بأن الذي نشاهده ليس الشيء نفسه، ولكنه مجرد علامة حلت محله"[1].

بخلافه، يميل الأستاذ محفوظ، في مقاربته هذا المفهوم، إلى النسق اللغوي أكثر من ميله إلى النسق البصري، وذلك لضمان انسجام الإطار النظري مع الإطار التطبيقي للكتاب. فهو يرى أن الأيقونة تشكل قسما جامعا لكل الأدلة التي تكون موضوعاتها أولانية، وهذا ما عبر عنه الأستاذ بريمي بتشابه الأولانية. كما ترتبط الأيقونة، بالنسبة لأي مدرك، بكل دليل يحضر في الوعي محروما من مؤوله، كمثل الدليل الذي يكون، في لحظة من لحظات الوعي والإدراك، فكرة غامضة. يقول الأستاذ محفوظ: "يمكن التمثيل لذلك بحال تلميذ يتلقى كلمة جديدة عليه من قبل معلمه. إن تلك الكلمة التي تكون في وعي المعلم بحكم طاقته المعرفية وبحكم وضعه الذي يحتم عليه تهيء دروسه مسبقا، دليلا مؤشرا على موضوعها الرمزي، ليست وهي تلقى إلى التلميذ إلا نسخة لذلك الرمز. أما وهي تحضر في ذهن التلميذ، الذي لم يسبق له أن تعرفها، فلا تكون إلا أيقونة لموضوع ممكن، ثم تصبح، بعد تلقيه لمؤولها من قبل معلمه، مؤشرا"[2].

1- عبد الله بريمي، مطاردة العلامات، مرجع سابق، ص92.

2- عبد اللطيف محفوظ، آليات إنتاج النص الروائي، مرجع سابق، ص78.

6- نتائج الدراسة:

يمكن، انطلاقا من هذه الدراسة، أن نخلص إلى النتائج الآتية:

أولا: تشكل السميائيات البورسية إطارا نظريا مركزيا في الكتب الثلاث، لأنها تتضمن مفاهيم إجرائية تساعد على إنتاج الأدلة وتلقيها، سواء أكانت هذه الأدلة لفظية أم غير لفظية.

ثانيا: يتخذ الإنتاج والتلقي بعدين مزدوجين؛ فالتلقي يرتبط أولا بالمنتج لحظة تلقيه العالم في لحظة من لحظات الوعي والإدراك، ويرتبط ثانيا بالقارئ لحظة تلقيه العمل الأدبي أو الفني. وكذلك الشأن بالنسبة إلى الإنتاج، إنه يرتبط بسيرورتين؛ السيرورة الأولى تتعلق بإنتاج الدليل من طرف المنتج، والسيرورة الثانية تتعلق بإنتاج المعنى من طرف القارئ.

ثالثا: الاختلاف الموجود في فهم بعض المفاهيم السميائية كالمؤول والأيقونة مثلا يرتبط باختلاف طبيعة الأدلة المراد تلقيها. هناك باحثون يقدمون فهما لمفهوم معين بناء على طبيعة النسق موضوع التطبيق، وآخرون يقدمون فهما آخر منسجما مع نسق آخر. وهكذا، فإن موضوع التطبيق يتحكم كثيرا في إدراك المفاهيم وتحديدها. ذاك أن تلقي الأدلة اللغوية يختلف عن تلقي الأدلة غير اللغوية.

المراجع المعتمدة:

1- إيكو (أمبرتو): **السميائية وفلسفة اللغة**، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى: 2005.

2- بريمي (عبد الله): **مطاردة العلامات بحث في سميائيات شارل ساندرس بورس الإنتاج والتلقي**، دار كنوز المعرفة، الأردن، الطبعة الأولى: 2016.

3- بنكراد (سعيد): السميائيات **مفاهيمها وتطبيقاتها**، دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية، الطبعة الثانية: 2012.

4- محفوظ (عبد اللطيف): **آليات إنتاج النص الروائي**، منشورات القلم المغربي، المغرب، الطبعة الأولى: 2006.